تطور الملكية بالمغرب الأوسط من الفتح إلى قدوم الأتراك

ط ة. رفاف شهرزاد / أ.د. الحمدي احمد

جامعة وهران1، احمد بن بلة.

ملخص الموضوع

يطرح هذا المقال إشكالية الملكية في المغرب الأوسط مند الفتح الإسلامي حتى نهاية العصر الوسيط وبداية التواجد العثماني في في الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ميلادي ، انطلاقا من مقاربة تاريخية تزاوج بين النصوص الفقهية والتاريخية لاستجلاء تشكل وتطور الملكية ، ويتبن من خلال هذه القراءة المزدوجة وعلى اختلاف المراحل التاريخية التي عرفها المغرب الأوسط أن الملكية العقارية لم تخضع لمقتضيات الشريعة الإسلامية في الكثير من الأحيان، ولعل أول تساؤل يوجهنا هو: ماهي الوضعية القانونية للممتلكات في المغرب الأوسط على رأسها الأرض؟ وهل خضعت لشريعة الإسلامية بعد أن أتم المسلمون الفتح؟

Abstract

This article raises the problem of ownership in the Middle Morocco from the Islamic conquest until the end of the Middle Ages and the beginning of the Ottoman presence in the western basin of the Mediterranean during the first half of the sixteenth century AD, based on a historical approach mating between jurisprudential and historical texts to clarify the formation and development of ownership, This double reading and the different stages of history known to the middle Morocco that property ownership did not comply with the

requirements of Islamic law in many cases, and perhaps the first question is: What is the legal status of property in the Middle Morocco? Is it subject to Islamic law after the Muslims sinned conquest?

إن دراسة تطور الملكية كظاهرة تاريخية لا يمكن دراستها إلا بحصرها في مجال زمني معين حتى يتسنى لنا تتبع هذه الظاهرة ببطء ودراستها في مجال المغرب الأوسط عبر فترات زمنية مختلفة، ولا شك أن المغرب الأوسط طيلة هذا الزمن الطويل أي من الفتح إلى وصول الأتراك قد عرف تغيرات سياسية وتقلبات كان لها الأثر المباشر على بنية السكان وتطور ممتلكاتهم.

ويثار في العادة موضوع الفتح الإسلامي لبلاد المغرب فيحضر إلى الدهن مباشرة موضوع الغزو والحرب وإعداد الجند والسبي والغنائم والقلاع والحصون والخطط الحربية.... وتغيب عن البال تماما أنه بموازاة هذا الفتح، الذي أريد له أن يكون عسكريا، كان يسير فتح آخر مدني يختفي وراءه عالم مغاير عن كل ما قيل حتى الآن[1].

فقد كان المغرب القديم يعيش حالة من البؤس الاقتصادي والاجتماعي بسبب السياسة البيزنطية الجائرة ثم الوجود الوندالي، أمام غارات البربر غير الخاضعين للروم[2]، ولاشك أن هذا الوضع الاقتصادي المتردي بالنسبة للأهالي قد زاد من اضطراب الأحوال السياسية والاجتماعية مما وفر المناخ المناسب للثورة والتمرد، وهو الأمر الذي لم يكن خافيا على العرب الفاتحين منذ أن وطئت خيولهم أرض مصر[3]، فبعد فتح مصر سنة(21/20هـ)، بدأ العرب في التوجه غربا لفتح بلاد المغرب[4].

على اعتبار أن المغرب الأوسط جزء لا يتجزأ من فضاء واسع يشمل بلاد المغرب ككل، فإن تحديد معالمه الجغرافية في الفترة الوسيطية يعد من الاشكاليات التي تضاربت حولها آراء رواد الكتابة الجغرافية والتاريخية[5]، فلا جدالا أن المتغير في الكيان الجغرافي للمغرب الأوسط هو المجال الذي تنتجعه عناصر أثنية متنوعة، شكلت من بربر وعرب وغيرهما، البعض منها يعيش ديناميكية دائمة وسعى حثيث للبحث عن مناطق الكلأ والماء ومن ثم الاستقرار لفترة معينة، والبعض الآخر كان قد تجاوز مرحلة الانتجاع منذ زمن غير قريب وسار شوطا في مرحلة التمدن والاستقرار [6].

فكانت حركة القبائل العربية إلى المغرب متصلة أثناء الفتح وبعده بتوالي البعوث خلال القرنين الأول والثاني،ابتداء بدخول عقبة بن نافع ب10.000 من المقاتلة سنة (50هـ/670م)، وانتهاء بمجئ يزيد بن حاتم أمير على افريقية والمغرب سنة(155هـ/722م) ومعه 60.000 من جند الشام والعراق وخرسان،وكان خروج العرب بقصد الاستقرار في الغالب، واتجه البعض إلى امتلاك الأرض عن طريق الإقطاع والشراء وغير ذلك.، وكان أن توزعت جماعات وبيوتات عربية بين البربر لتعليمهم مبادئ الإسلام وتحولت الرئاسة لبعضهم ، وامتلكوا الأراضي وأدى ذلك إلى تكوين الملكيات الكبيرة، وهي على شكل ضياع وقرى وكان الملاكون الكبار يقيمون في المدن ويديرون ملكياتهم بواسطة الوكلاء[7]

ويعتبر بناء مدينة القيروان بداية لاستقرار الكيان الإسلامي في المغرب، فقد عمرت المدينة، واقبل الناس على السكن فيها وتعميرها، وأقام فيها الجنود والأسر [8]، وبرزت معالم المدينة المختلفة من منشآت دينية وادارية وتجارية [9] ، ويرى ابن الأثير أن عقبة اتخذ مدينة يكون بها عسكر المسلمين وأهلهم وأموالهم، ليأمنوا من ثورة تكون من أهل البلاد[10] .

ويصف ابن عذاري المغرب بقوله"...وكانت البلاد ظلا واحد من طرابلس إلى طنجة وقرى متصلة ومدائن منتظمة، حتى لم يكن في إقليم الدنيا أكثر خيرات ولا اوصل مما نزل بهم من بركات ولا أكثر مدائن وحصونا من اقليم افريقية والمغرب..."[11].

و أحدث هذا التطور تبدلات كبيرة في حياتهم، منها المباشرة، ومنها ما ظهر فيما بعد وكان من آثارها المباشرة انتشار العرب في الأمصار الجديدة الغنية، وتدفق الأموال إليهم من الغنائم، وأفاد البعض وإن كانوا قلة من المجالات الجديدة في تموين الجيوش والتجارة، وفي امتلاك أراضٍ خصبة في هذه البلاد[12]،فالغارات في المغرب الإسلامي كان يرافقها كثرة الغنائم والسبي وكان يتم إرسال الخمس إلى مركز الخلافة ويصف ابن عذراي المراكشي حجم الغنائم بعد انهزام جرجير ودخول حصنه بقوله" فأصاب المسلمون فيها السبي والأموال ما لا يحيط به الوصف وكان أكثر أموالهم من الذهب والفضة"[13] ولفظ افريقية أراد به في أول الأمر كل مايلي مصر غربا حتى ساحل المحيط الأطلسي[14]، فكانت ظل واحد من طرابلس إلى طنجة[15].

وقد استغرب الفاتحون من كثرة الثروة فسأل عبد الله بن سرح الأفارقة من أين لكم هذا؟ فجعل الرجل يلتمس شيئا من الأرض حتى جاء بنواة زيتون فقال: من هذا أصبنا الأموال، لان أهل البحر والجزر ليس لهم زيت فكانوا يمتارونه من هنا[16]، و كانت الغنائم مصدرا للخلاف بين الجنود كما حدث للقائد الفاتح عبد الله بن سعد فقد وعده الخليفة عثمان بن عفان بقوله:إن فتح عليك افريقية فلك مما أفاء الله على المسلمين خمس الخمس نفلا فلما فتح افريقية في سنة 27 هجرية قسم عبد الله الفئ على المسلمين فأبقى الخمس لنفسه وبعث بأربعة أخماسه الى عثمان، فوفد وفد على عثمان يشكون بابن سرح فيما أخد من الخمس فقال عثمان: أنا نفلته إياه وذلك لان إليكم فإن رضيتم فقد جاز وإن غضبتم فهو ردا، فقالوا: فإنا نسخط ، فكتب عثمان إلى ابن سعد برد ذلك[17].

كذلك هو الحال بالنسبة لحسان بن النعمان فبعد قتله للكاهنة ثم عزله من طرف عبد العزيز بن مروان والى مصر وأمره بالقدوم عليه فعلم حسان ما أراد عبد العزيز بن مروان فعمد إلى الجوهر والذهب والفضة فجعله في قرب الماء وأظهر ما سوى ذلك من الأمتعة وأنواع الدواب والرقيق فسلبه عبد العزيز جميع ما كان معه من الخيل والأمتعة، أما القرب المملؤة بالذهب والفضة والجوهر فقد استعظم أمرها الخليفة الوليد بن معاوية عندما أعطاه إياها حسان.

ويتعرض المؤرخون لموقف الكاهنة من مجئ الفاتحين إلى افريقية بقولها "...إنما طلب حسان من افريقية المدائن والذهب والفضة والشجر...فما أرى لكم إلا خرابها، فوجهت البربر يقطعون الشجر ويهدمون الحصون..."[18]

وحاول جورج مارسيه إلصاق المتع الدنيوية بالكثيرين ممن ففتحوا المغرب بدلا الرغبة في الاستشهاد، فالمغرب في نظره يبدو للمشرقيين أرض غنيمة أكثر منه أرض جهاد، وبلاد الحياة السهلة [19]وهنا يدلل موقف الكاهنة التي وضعت في حسبنها ان الطمع في الثروة والجاه وراء مجيء الفاتحين إلى بلادها.

فالعديد من المستشرقين يرون أن العامل الاقتصادي كان محرك للفتوحات الإسلامية وعلى رأسهم فان فلوتن الذي رأى بأن الجشع والأنانية لم يلبثا أن وجدا طريقهما إلى نفوس العرب واستوليا على قلوبهم لما كان يفاض عليهم من كل ناحية من النعيم والثراء، ذلك الثراء الذي لم يكن مألوفا لهم، والذي كان أقرب إلى فساد النفوس منه إلى تهذيب الأخلاق[20].

وهو نفس المنحى الذي توجهه هاملتون جيب عندما اعتبر أن الفتوحات الإسلامية عملية توسعية هدفت قطف ثمار البلاد المفتوحة[21]،خاصة حسبهم ان الفاتحين لم يتوانوا عن إعمال السيف والعنف من أجل الغنيمة[22]، هذه الغنيمة التي حركت جموع العرب

نحو أفريقيا حسب أندري جوليان، ودفعتهم للقيام بعدة غزوات كسبوا منها غنائم عظمى.[23]

إن الذي دفع الفاتحين المسلمين لفتح المشارق والمغارب ليس الطمع في الغنائم والنفائس التي افتقدوها في صحرائهم الفقيرة كما يزعم أكثرية المستعربين الأوروبيين . وهذا من وسائل الدس والتزوير في تاريخ الإسلام.

وهو المنهج الذي يلقى الرواج والقبول عند الكثير من الدارسين المسلمين المتأثرين بمنهج المستشرقين وكتاباتهم، ومن أمثلة هذا الدس ما ساقه المستشرق المجري (جولد تسيهر) من أن الغزاة العرب كانوا يقاتلون على طمع الدنيا، إذ كان الدافع الرئيسي لاندفاع جموع الأعراب البدو المولعين بالنهب والمغامرات نحو المناطق الخصبة، هو ما تتوفر عليه من غنائم الحرب، وما تضمنه لهم من مرتبات تصرف لهم من بيت المال في وقت السلم .ولم يكن المغرب يخلو من مما يجذب العرب الفاتحين، فقد كان البربر في المناطق الصحراوية ومناطق الرعي يعيشون شظف العيش ويتحملون المشقة كما كانت حياة البدو في شبه الجزيرة العربية .لكن توجد مناطق خصبة في الشمال فيها من الثروة ما كان يغريهم على الغزو والتوسع.[24]

والنماذج التاريخية كثيرة تدحض الشك في طلب متاع الدنيا لدى الفاتحين و يورد المالكي في هذا الصدد مثالا في غاية الأهمية ، فلما انتهى إلى عبد الله بن سعد ما فعله جرجير حيث نادى هذا الأخير في قومه يستنفرهم بحق المسيح والنصرانية لا يقتل عبد الله بن سعد منكم رجلا إلا زوجته ابنتي وسقت إليه ما معها من الحلي والخدم وأنزلته المترلة التي لا يطمع فيها أحد عندي"، فقال عبد الله بن سعد" وحق محمد رسول الله(ص) لا يقتل أحد منكم جرجير إلا نفلته ابنته وما معها" ، فأدرك عبد الله بن الزبير جرجير

فقتله، فتنازع الناس في قتله، وكتم ابن الزبير أمره، فقال له عبد الله بن سعد "كتمتنا يأبابكر قتلك إياه؟"، فقال"قد علمه الذي قتلته له"، فنفله ابن أبي سرح ابنتة جرجير[25].

نلاحظ ان إخفاء أمر كهذا ينتظر صاحبه جزيل العطاء انما يدل على نبل اخلاق من قادوا الفتوحات في المغرب، وترد الإشارة الأولى إلى تنظيم الخراج زمن حسان بن النعمان(85-74 هـ/694-704م) ذلك ما يذكره ابن عبد الحكم عن حسان أنه دون الدواوين ووضع الخراج على عجم افريقية ومن أقام معهم على النصرانية من البربر، وعامتهم من البرانس (المستقرين) إلا قليلا من البتر (البدو)[26].

ويشير المالكي إلى سياسة حسان بن النعمان مع البربر فيقول إن البربر استأمنوا إليه فلم يقبل أمانهم حتى أعطوه أثني عشر ألف فارس يكونون مع العرب مجاهدين، فأجابوه وأسلموا على يديه و لم يكتف بذلك بل وأخرجهم مع العرب يفتحون افريقية ، فمن ذلك صارت الخطط للبربر بإفريقية فكان يقسم الفيء بينهم والأرض[27]، اذن لعبت الغنائم والهدايا التي يرسل بها الولاة الى المشرق بعد انتهاء مرحلة الفتح دورا هاما في كسب الود والتقرب من الخلفاء في المشرق فقد كان هؤلاء يستحبون طرائف المغرب[28]، وتمتع الولاة في المغرب بنفود كبير في ادارة شؤون هذه الولاية فقد تجاوز جمع ثروة موسى بن نصير من الغنائم ما لم يدخل المشرق قبلها اعظم وأنفس[29].

كانت السياسة الخاطئة التي سلكها الأمويون قد أدت إلى تضرر الموالي في المغرب الإسلامي، خاصة ما تعلق بالسياسة الجبائية، كانت لها نتائج خطيرة في حياة المغرب الاسلامي[30]، خاصة مع وصول الوالي الجديد يزيد بن أبي مسلم إلى المغرب سنة(102هـ-720 / 721م) ، والذي أراد أن يسير بالبربر سيرة مولاه الحجاج، فقد عزم على وشم أيدي حرس وكانوا من البتر .فخطب في الناس قائلا:" إن أصبحت صالحا، وشمت حرسي في أيديهم كما:« تصنع الروم فأشِمُ في يد الرجل اليمنى اسمه،

وفي اليسرى حرسي فيعرفوا بذلك من غيرهم"، فاستنكر الحراس ما أراد فعله بهم لأنه جعلهم بمرتبة النصارى، فقرروا التخلص منه من ليلته تلك والراجح أن هذا الاغتيال كان من تنفيذ البربر(31).

ومن اشهر الحركات الرافضة للسياسة الأموية الضريبية حركة الخوارج، فقد ساهم ظلم ولاة بني أمية في انتشار الفكر الخارجي بين القبائل البربرية خاصة في منطقة لأوراس وقد وفرت البيئة الحصينة التي يتمتع جبال الأوراس المنطقة المثالية لاجتذاب دعاة الخوارج، والمتعاطفين معهم ومنها خاضوا حروبهم وقاموا بثوراتهم، مستفيدين من الطبيعة القبلية التي كان عليها سكان المنطقة، فهم أشبه حالا وأقرب وضعا من القبائل العربية(32).

وطالما ضل المغرب الأوسط مصدرا للغنائم والأموال المتدفقة منه في مختلف مراحله التاريخية، وسوف نستشهد بالعهد الفاطمي بالمغرب (**362-296هـ/908-972م**) **-على سبيل المثال لا الحصر-** فقد برر القاضي النعمان الغنائم المجلوبة من المغرب بإعطاء تفسير للغنيمة بقوله".... فعلى جميع المؤمنين أن يدفعوا خمس ما غنموه في كل عصر إلى إمام ذلك الزمان من أهل بيت رسول الله صل الله عليه وسلم كما أمر الله عز وجل بذلك مع زكاة أموالهم، وليست الغنيمة مأخذ من أيدي المشركين خاصة، بل ذلك كل كسب كسبه المرء فهو غنيمة '(33).

وهذا التفسير الغريب للغنيمة هو مجرد ذريعة تلقي بضلالها على السياسة المالية الفاطمية الجائرة(34)، فمند دخول عبيد الله المهدي بلاد افريقية أظهر للناس وللخاصة من رجاله أنه الحاكم المطلق الذي تجب طاعته ويهاب جانبه إذا استهل أعماله بأخذ الأموال التي كانت بأيدي دعاته ومشايخ القبائل واستولى عليها(35).

واللافت للانتباه هو الثروة الطائلة التي حملها معه المعز الفاطمي عند انتقاله إلى مصر، إذ ورد بشأنها "ولما عزم المعز على الرحيل إلى مصر، آتاه بلكين بن زيري بألفي

جمل من إبل زناته، وحمل ماله بالقصور من الذخائر وسبك الدنانير على شكل الطواحين،جعل على كل جمل قطعتين، في وسط كل قطعة ثقبا تجمع به القطعة إلى الأخرى، فأستعظم ذلك الجند والرعية وصاروا يقفون في الطرق لرؤية بيت المال المحمول(36)، وقد لجأت السلطة الفاطمية إلى طريق الإغراء بالمال لضرب منافسيها، أو لإرضاء بعضا ممن تفانوا في خدمة الدولة، وفي هذا الصدد تقدم المنصور بالله الفاطمي الى محمد بن خزر المغراوي بعرض مالي قيمته عشرين حملا من المال نظير القبض على أبي يزيد مخلد بن كيداد، و لم يكن الإغراء بالمال الخيار الوحيد بل حتى منح الاقطاعات .

والعرف عينه جرى بين الصنهاجيين بالمغرب الأوسط، إذ يذكر ابن شداد أن زيري بن مناد رزق النصر على زناتة في غزواته الأولى، وكان يوزع الغنائم على جنوده بالتساوي دون أن يستأثر لنفسه بشيء وإلى جانب هذه الغنائم الحربية غالبا ما حصل الصنهاجيون على غنائم عسكرية وسياسية وحتى مادية من الخلافة الفاطمية، نظير بلائهم الحسن في نصرة المذهب الشيعي الإسماعيلي خاصة الهدايا الثمينة والملابس الفاخرة التي أغدقها الخلفاء على زعماء صنهاجة، وقد نقل لنا ابن حماد مشهدا منها في قوله" وخلع عليه يعني المنصور كثيرا من لباس وأعطاه من الطيب والطرائف الملوكية ما لا يحيط به الوصف، وحمله وحمل إخوته وأولاده وبني عمه ووجوه أصحابه على الخيل العتاق بالسروج واللجم المحلاة بالذهب والفضة وأفاض عليهم وعلى كافة صنهاجة الواصلين معه الأموال(37)" .

بيد أن أعظم غنيمة سياسية حصلت عليها قبيلة صنهاجة من الخلافة الفاطمية هو ظفرها بشرف إدارة إفريقية والمغرب نيابة عنها بعد رحيل خلفائها إلى المشرق (38).

ولما هم المعز بالرحيل وأتم جميع ترتيباته وتجهيزاته صحبه بلكين بن زيري حتى قابس وأمره المعز بالعودة،وأوصاه بوصايا كثيرة ،كان آخرها " يا يوسف إن نسيت ما

أوصيناك به فلا تنس ثلاثة أشياء،لا ترفع الجباية عن أهل البادية ،ولا ترفع السيف عن البربر، ولا تولي أحدا من إخوتك فإنهم يرون أنهم أحق بالأمر منك"، وهي السياسة نفسها التي أوصى بها عبد المؤمن بن علي الكومي ولده يوسف العسكري لما عقد له ولاية العهد، فقال له ": عقوبة العرب المال،وعقوبة البربر القتل،فإياك أن ترفع السيف عن البربر والمال عن العرب ، فلا يستقيموا إلا على هذا المنوال"[39].

مما تقدم توضح لنا الصورة الحقيقة عن حياة أهل الحكم الذين جمعوا أموال البلاد فأنفقوها على بناء القصور الفاخرة وإعداد لجم الدواب من الذهب الخالص على حساب معاناة الرعية[40].

أما مسألة الأرض، فقد اهتم فقهاء الإسلام منذ بداية حركة العمران وفتح المدن وإنشاءها بأحكام الأراضي وتصنيفها، وكان من أوائل تصنيفات الفقهاء التفريق بين الأراضي التي فتحت عنوة أو صلحا أو تلك التي أسلم عليها أهلها[41]، وقد وضعت التنظيمات التي تخص معاملة الأراضي المفتوحة وأهلها واستقرت في المشرق خلال القرن الأول الهجري[42].

إن أفضل وسيلة لفهم نظام ملكية الأرض هي الانطلاق من النظرية الفقهية، ومعلوم أن هذه النظرية لها ارتباط شديد بالفتوحات الإسلامية ، حيث أن توسع الدولة الإسلامية نتج عنه بالضرورة التفكير في تنظيم الأراضي المفتوحة[43].

ونظرا لأن الفتوحات الإسلامية تمت بشكل غير منتظم ومعقد أحيانا فقد تطلب ذلك متابعة عميقة من طرف الفقهاء، ولذلك وجدت هذه الظاهرة صداها الواسع في الفكر السياسي والفقهي الاسلامي[44].

ويرتبط نظام تملك الأرض في المغرب (المغرب الأوسط بالخصوص) بالوضعية التي كان عليها التملك قبل الفتح الإسلامي، خاصة وأن النظام القبلي البربري سابق للإسلام

وأن هذا النظام كان يقوم على الاستغلال الجماعي للأرض[45]،فالمناطق التي كانت واقعة فيما وراء "اللمس" كانت تخضع لنظام قبلي يقوم على جماعية وسائل الإنتاج في مقدمتها الأرض،كما كانت هناك زعامات فردية تستحوذ على ملكيات فردية شاسعة مثل بعض الأسماء التي ذكرتها المصادر العربية "كالكاهنة".

ويمكن تميز موقف البربر من العرب الفاتحين وبالتالي أرضيهم على النحو التالي:

- حارب بعضهم المسلمين فكان مصيرهم القتل والخنوع والاستسلام حقنا للدماء وهؤلاء تعتبر أراضيهم مفتوحة عنوة.

- صالح بعضهم المسلمين، ووقفوا على الحياد لأنهم عاجزين عن صد الروم أو المسلمين فصالحوا المسلمين فعتبرت أرضيهم مفتوحة صلحا.

-دخل بعضهم في الإسلام رغبة فيه أو هروبا من ظلم الروم أو دفع الجزية أو حماية أموالهم وممتلكاتهم[46].

وتعج العديد من كتب الفقه والمصادر التاريخية بمناقشات فقهية حول وضعية الأرض في المغرب الإسلامي وجل هذه المناقشات كانت تهدف إلى إقرار إطار قانوني-تاريخي يتحدد بموجبه تنظيم وتملك واستغلال الأرض في المغرب.

وينتظر أن يثير الفقهاء في المغرب بصفة عامة مسألة أرض المغرب وغيرها من الأراضي المفتوحة،هل هي أرض فتحت عنوة أم صلحا، ومعاملة الأرض بعد الفتح بين اعتبارها غنيمة أو فيئاً للأمّة، و ضرورة تنظيم وضعية الأراضي المفتوحة أملتها السياسة الجبائية للدولة الإسلامية، الآن الأرض كانت من أهم موارد بيت مال المسلمين و لأن الحكم الشرعي في هذا الفتح هو الذي سيحدد تبعية أرض المغرب للدولة الإسلامية أو لسكان الأصليين.

وقد وضعت التنظيمات التي تخص معاملة الأراضي المفتوحة وأهلها واستقرت في المشرق خلال القرن الأول الهجري[47] لكنها ثارت في المغرب في عصور متأخرة، لأن فترات الفتح الطويلة في المغرب لم تمكّن العرب الفاتحين من الاستقرار على غرار المناطق الأخرى المفتوحة في المشرق.

وكان العرب قلة قليلة بالنظر إلى عدد السكان المحليين، وكانت الأرض واسعة، كما أن المسلمين كانوا لا يستقرون في منطقة حتى تخرجهم الحرب منها، فانصبت كل جهودهم على تثبيت الإسلام والوجود العربي على أرض المغرب[48].

أما حكم ارض المغرب فقال أبوالحسن ابن القابسي[49]في "شرح موطأ مالك" من كتاب الجهاد: اختلف الناس في أرض المغرب هل افتتحت عنوة أو صلحا أو مختلطة على ثلاثة أقوال: الأول الذي يظهر ابن القاسم عن مالك أنها فتحت بالسيف عنوة، لأنه جعل في المعادن النظر للإمام، ولو صح ذلك لم يجز لأحد بيع شيء منها كأرض مصر و طنجة لأنها افتتحت بالسيف، الثاني قيل صلحا صالحوا عليها أهلها ، فإن كان كذلك جاز بيع بعضهم من بعض، الثالث قيل أنها مختلطة هرب بعضهم عن بعض فتركوها، فمن بقى بيده شئ كان له، وهو الصحيح، الله أعلم.[50]

وقد تناولها الداودي (ت402هـ/1011م)، في روايته وهو يروي عن سحنون(ت240هـ/855م)، قال: " كشفت عن أرض إفريقية فلم أقف منها عن حقيقة هل هي عنوة أو صلح، وسألت عن ذلك علي بن زياد (ت183هـ/799م) فقال لم يصح عندي فيها شيء". ثم يقول الداودي " إذا خفي خبر الأرض و لم يعلم هل هي صلح أو عنوة أو أسلم عليها أربابها فهي لمن وجدت في يده، وإن كان لا يُدرى بأي وجه صارت إليه".

وفي هذا الصدد أورد الونشريسي سؤالا وجه إلى أبي عبد الله محمد بن مرزوق(ت.842هـ/1438م) يتعلق بحكم بيع أرض القانون وإرثها، فأجاب: العادة بيع الأرض القانونية بالمغرب وإرثها، والظاهر من حالها أنها مملوكة[51].

على أن الونشريسي كان واعيا بأن السؤال أعمق من أن تتم الإجابة عنه بهذه الطريقة المختزلة التي ينتفي فيها عنصر الحسم، لذلك أورد تعقيبا هذه بعض فقراته:

"قيل: اختلف في الأرض المغرب، فقيل عنوية، وقيل صلحية، وقيل التفصيل بين السهل والجبل، وقيل بالوقف .أما أرض إفريقية فقال ابن أبي يزيد في أرض العنوة والصلح من النوادر عن سحنون قال كشف عن أرض إفريقية فلم أقف منها على حقيقة من عنوة أو صلح، وسألت عن ذلك علي بن زياد [52]فقال لي : لم يصح عندي فيها شيء."

ويحاول الداودي تخفيف وطأة هذا الجدل الفقهي بروايته: إنّ إفريقية، من طرابلس إلى طبنة، تجري على ما تواطأت عليه القرون في أمرها، وتقر بأيدي مالكها"، وهذه الرواية تستثني ما اغتصب أو ما أخذ قسراً أو ما أجلي عنه أهله " بالأخماس"، وربط الجلاء بالأخماس يشير لأراضٍ سبي أهلها أو جلوا عنها وصارت في حكم الصوافي[53].

وقد جاء في المدونة الكبرى أن الإمام مالك سئل عن معادن البربر التي ظهرت في أرضهم، فقال:" أرى ذلك للسلطان يليها ويقطع بها ممن يليها، ويأخذ منها الزكاة..بعدما يخرج ذهبه أو فضته ..وهو إنما مثله مثل الزرع إذا حصد كانت في الزكاة مكانه" [54]

قال أيضا في المدونة:"ظهر من المعادن في أرض العرب أو البربر فالإمام يليها ويقطعها لمن رأى ويأخذ زكاتها سواء ظهرت في الجاهلية أو في الإسلام وما ظهر منها في أرض الصلح فهي لأهل الصلح دون الإمام ولهم أن يمنعوها من الناس أو يأذنوا لهم فيها وما ظهر منها بأرض العنوة فهي إلى الإمام لأن الأرض للذين أخذوها عنوة"[55].

وقد اختلف فقهاء المذاهب في طريقة التعامل مع أرض الغصب فالمالكية يرون أن الأرض التي افتتحها المسلمون عنوة لا تقسم، وتكون وقفًا يصرف خراجها في مصالح المسلمين، و أرزاق المقاتلة، وبناء القناطر والمساجد، وما إلى ذلك من سبل الخير، ولا تقسم إلا أن يرى الإمام في ذلك داع لهذه القسمة(56).

أما وَضْعِيَّةُ الأَرْض في المغرب الأوسط فالدارس لها يجد انه لا مناص من ذكر التغريبة الهلالية وأثرها على الأرض والإنسان المغربي فقد وَصَل بنو هلال وسليم إلي المغربِ في ظِلِّ ظُروف سياسيَّة مُواتيَةٍ لهم، لتنفيذِ مُهمَّةٍ حَدَّدها لهم الفاطميون؛حيثُ غيَّرُوا وَجْهَ التَّاريخِ في المَنطقةِ، وبدا واضحًا أنَّ هذه الهِجْرَةَ لم تكنْ مُؤقَّتةً، وأنَّهم لم يخرجُوا من مصرَ ليعودُوا إليها مرَّةً أُخرى، فكان رحيل القبائل الهلالية الى المغرب الاسلامي ناجما عن سياسة الاقطاعات السلطانية التي صارت من العادات السياسية الجاري العمل بها في عهد الانحطاط للدول وذلك بتسليط الحكام بعض القبائل ذات العصبية الموالية للحكم على أراضي ليست لهم ليفتكوها من يد القبائل المعادية له، او يتسلطون عليها كجباة فارضين مقاييس خراجهم كما يشاءون(57)

وهذا ما قام به الفاطميين بحيث اقتطعوا أرض المغرب للقبائل الهلالية ويستخلص هذا الإقطاع في النصين التاليين:"أعطيتكم المغرب وملك المعز بن بلكين الصنهاجي"، "و ملكوهم كل ما يفتحونه"، وما لبت الهلاليون حتى أوهموا أن بلاد المغرب كلها أرضهم أقطعت إياهم بأمر من الخليفة الفاطمي.

ووضحَ من خلالِ تَعاطِيهم مع الواقِعِ الجديدِ أنَّ لهم أديدلوجيَّةً صحبتُهُم من الجزيرةِ العربيَّةِ، وقرَّروا تطبيقَها في المنطقةِ، وهي الاحتفاظُ بخُصوصيَّتِهم السِّياسيَّةِ والاجتماعيَّةِ، وإعلانُ مظاهرِ القُوَّةِ، ورفضُ الهَيمنةِ فتراجعتْ الحياةُ الحضريَّةُ وأنشطتِها في المغرب الإسلامي مُقابلَ تَقدُّمِ الحياةِ الرَّعويَّةِ ، وفرضَ العربُ الإتاواتِ علي المراعِي

(خَرَاجِ الجِبَالِ)، وكذلك أجبرُوا المُزارعين علي دفعِ ضريبةٍ مُدارَةٍ لهم (القَطِيْعَةَ أو القَطِيْعَ)، وهي تُؤخذُ علي الإنتاجِ الزِّراعيِّ؛ من حُبوبٍ وزيتونٍ وتُمور[58].

فاختاروا المناطق الخصبة للاستقرار وإن حولوا أجزاء منها إلى مراعي، فإنهم أبقوا أخرى على حالها، بل مارسوا النشاط الفلاحي حتى حققوا اكتفاء ذاتيا، ومولوا المدن بالحبوب، واعتمدوا طريقة تخزين الغلة ، وقد حققوا هذه النتيجة إما بإجلاء أهل هذه الأراضي عنها بالقوة، أو مشاركتهم ومقاسمتهم أملاكهم.[59]

وتذكر المصادر التاريخية بأن المرابطين اتبعوا في بداية حركتهم سياسة قامت على امتلاك السلطان للأراضي المفتوحة خاصة وأنهم اعتبروا مناوئهم والرافضين لدعوتهم كفارا يجب مقاتلتهم، وجعل مالهم غنيمة وفيئا[60].

أما المُوحّدون فاعتبروا بلاد المغرب في عداد الأراضي التي فُتِحَت عُنوة ، فلم يتردَدُوا في الاستحواذ علي الأرضِ الزّراعيّة بمُختلف أنواعِها شرعاً ، ثم تعاملوا مع مالكِ الأرضِ الأصليِّ بمثلِ ما تَعاملَ به الفتحُ الإسلاميُّ مع المَغْلُوبِ من أهلِ الذِّمَّةِ، وإِنْ غَالوا في الشِّدَّةِ والنَّكيرِ في بعضِ الأحيانِ.

فقد أمرَ عبد المؤمن بن عليٍّ أَوَّلُ حُكَّامِ المُوحِّدين في سنة 555هـ/ 1160م بإجراءِ مسحٍ عامٍّ لجميعِ الأراضي التَّابعةِ لدولتِهِ المُمتدَّةِ مِنْ الأطلسي غرباً إلي الحُدودِ الشَّرقيَّةِ لإفريقيةَ ،وفرز المَناطِق القَابلةَ للزِّراعَةِ عن الغَاباتِ والأراضي القاحلة حتَّى يتسنَّى جبَايَةُ الضَّرائب؛ اعتماداً علي إنتاجها وعلي أساسٍ سليمٍ، وكانتْ وُحدةُ القياسِ في إفريقيةَ آنذاك يُطلقُ عليها الزَّوْجُ، نسبةً إلي زوجِ البَقَرِ التي تحرثُ الأرضَ ؛ وهي ما يُعادِلُ تقريباً اثنتا عشر هِكتاراً ،فقاموا بإقطاعِ الأراضي العُنوة أو فرضَ جبايَةٍ ثقيلةٍ عليها، إذْ أخذوا من زُرَّاعِها نصْفَ ثِمَارِ الفَواكِه الصَّيفيَّةِ والخريفيَّةِ وثُلثا غلَّةِ الزَّيتون، وذلك يعكسُ مدي اهتمامِ الحُكَّامِ بالأرضِ الزِّراعيَّةِ؛ لكونها أَهَمَّ وسيلةٍ من وسائلِ الإنتاجِ ، كما أنَّها نوعٌ

من أنواعِ السِّيادَة وقد أوضح المؤرخ علي بن أبي زرع الفاسي هذا الانجاز الذي اقبل عليه عبد المؤمن بن علي الكومي بقوله"...أمر – أي عبد المؤمن– بتكسير بلاد افريقية والمغرب، وكسرها من بلاد افريقية من برقة إلى بلاد نول من السوس الأقصى بالفراسخ والأميال طولا وعرضا، فأسقط من التكسير الثلث في الجبال والشعراء والأنهار والسباخ والطرقات والحزون،وما بقي قسط عليه الخراج وألزم كل قبيلة قسطها من الزرع والورق، فهو أول من أحدث ذلك بالمغرب (61) إذن سعي عبد المؤمن بن علي إلى إجراء مسح عام للأراضي في المغرب تظهر جهوده في تعزيز الزراعة وتشجيع الإنتاج الفلاحي و إقرار أوضاع الملكيات وتوفير مصادر مالية كانت الدولة الموحدية الناشئة في أشد الحاجة إليها.

هذا وقد كان القرن السابع الهجري ، الثالث عشر الميلادي الذي عرف انقسام دولة الموحدين وظهور الدول الإقليمية في كل من تونس وتلمسان وفاس بداية استقرار الأوضاع بالأرياف المغربية وإعادة لإقرار أوضاع الملكيات الزراعية، الغالبية من الأعراب الهلاليين وأحلافهم من زناتة مالبثت أن استقرت بالمواطن التي خصصت لها والاقطاعات التي أعطيت لها بعد أن دخلت في خدمة عمال الموحدين ومن بعدهم قياد الزيانين فبدأ شيوخها يهتمون بخدمة الأرض ويعملون على حيازتها في شكل اقطاعات خاصة أو ملكيات مشاعة بين أفراد العشيرة كل حسب مقدرته ومكانته.(62)

وعموما إن هذه الجهود المتوا صلة للحكام المسلمين على اختلاف دولهم بالمغرب منذ الفتح الإ سلامي وحتى مجئ الأتراك والتي كانت ترمي إلى تعزيز الزراعة وتـ شجيع الإنتاج الفلاحي وإقرار أوضاع الملكيات تعرضت إلى أحداث سلبية وايجابية كان لها أثر على الحياة الزراعية بصفة عامة وأوضاع الملكية بصفة خاصة في مقدمتها الأرض.

خلاصة القول:

إن موضوع الملكية لا تتوفر حوله معلومات دقيقة خاصة التطورات التي عرفها نظام الأرض بالمغرب الأوسط مند الفتح إلى غاية قدوم الأتراك إلى الجزائر فقد ورث هؤلاء وضعا اجتماعيا وبشريا معقدا كانت التحركات القبلية إحدى عناوينه البارزة، فما حصل من تغيرات في المروفولوجية القبلية أثر على أنماط المعيشة واختلت أنظمة التملك، كل ذلك شكل إرثا تاريخيا بدت ملامحه في العلاقات بين السكان والأرض من جهة والدولة من جهة أخرى.

و في اعتقادنا أن تنظيم الأرض في الجزائر خلال العهد العثماني لم يظهر بشـــكل ملموس في بداية عهدهم مع مطلع القرن السادس عشر، بل حافظوا على الوضع السائد أنداك لسببين:

- انشغال العثمانيون في بداية علاقاتهم بالجزائر بالجهاد البحري ضد القوى الصليبية في البحر الأبيض المتوسط فقد اصطدموا بالقوى المسيحية المتمثلة في اسبانيا والبرتغال خاصة، واحتلال هذه القوى للسواحل الشمالية في إفريقيا، وإقامتهم الحصون والمراكز العسكرية وملاحقة مسلمي الأندلس، كل هذا تطلب من العثمانيين جهود عسكرية لتحريرها، خاصة بعد استنجاد الأهالي بهم، ومن هنا بدا التدخل الرسمي للدولة العثمانية في شمال إفريقيا عامة والجزائر بالخصوص، لتدخل المنطقة ككل مرحلة جديدة في تاريخها وتكون بذلك أولى بداية للعلاقات الجزائرية العثمانية.

- بلغ الأسطول الجزائري في العهد العثماني أوجه وأصبح البحر المتوسط موردا هاما للأموال المتدفقة من عائدات القرصنة والإتاوات والغنائم البحرية من السفن الأوروبية، هذه العائدات المالية أغدقت الخزينة الجزائرية وساهمت في انتعاش الاقتصاد بشكل جيد، لكن هذا الأمر سرعان ما تراجع بتراجع أهمية البحر المتوسط بسبب الكشوفات الجغرافية والتقدم الصناعي الحاصل في أوروبا مع مطلع القرن الثامن عشر،

ولهذا سوف يبحث الأتراك في الجزائر عن موارد جديدة في الداخل على رأسها الأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب تأطير الملكيات وجباية الضرائب على الأنشطة الفلاحية بمساعدة محال الجيش وبعض القبائل المخزنية بغية استدامة الإنتاج وهيكلة سكان الأرياف رغم الظروف الطبيعية وهزات الثورات الداخلية.

الهوامش:

1– عبد العزيز غوردو، الفتح الإسلامي لبلاد المغرب "جدلية التمدين والسلطة" ، دار ناشري للنشر الالكتروني ،ط2،الكويت، ،2011،ص6

2– انعكست سياسة الإلحاق التي اعتمدتها الإمبراطورية البيزنطية، والمظالم التي لحقت بالسكان على تراجع النشاط الاقتصادي القائم أساسا على لزراعة، عندما غصبت أراضي البربر وحولت المزارعين الأهليين إلى أنصاف عبيد يفلحون الأرض، ولكنهم لا يحصلون إلا على القليل من نتاجها، كما أسرفت الإدارة البيزنطية في انتهاج سياسة المصادرات ،فأطلقت أيدي جنودها ومرتزقتها يجمعون الأموال والزروع، ويطاردون الناس إلى المناطق الجبلية الوعرة، كما عمد والى سياسة الأرض المحروقة، بإتلاف المزروعات و البساتين والمغالاة =في تقرير الضرائب وتسويغ استعمال العنف في جبايتها. كل ذلك ساهم في استبداد الفوضى والاضطراب في بلاد المغرب.حول هذا الموضوع ينظر: محمد البشير شنيتي، الجزائر في ظل الاحتلال الروماني، بحث في منظومة التحكم العسكري(الليمس الموريطاني ومقاومة البربر)، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999،ص 412-414.

3– موسى رحماني، الأوراس في العصر الوسيط من الفتح الإسلامي إلى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر 27-362هـ ،637-972م،دراسة اجتماعية ،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ، إشراف بوبة مجاني، جامعة قسنطينة،2006-2007، ص 30.

4– تعود محاولات الفتح الأولى إلى عهد الخليفة عمر بن الخطاب حين دخل المسلمون مصر فكان من الطبيعي أن يتطلع الوالي عمرو بن العاص إلى فتح افريقية فاستأذن الخليفة عمر فنهاه عن ذلك، ورغم انصراف عمرو بن العاص عن فتح افريقية إلا أنه كان يبعث الجريدة من الخيل فيصبون الغنائم

ثم يرجعون ، ولما خلفه عثمان، أخد هذا الخليفة على عاتقه إتمام الفتوحات نحو افريقية فأمر عامله عبد الله بن سعد بن أبي سرح بمواصلة الفتح سنة 25 هجرية، ولاشك أن معركة سبيطلة سنة 27 هجرية بين الفاتحين والروم ومن حالفهم من البربر بقيادة جرجير كانت حاسمة وفاصلة بين الجيش الإسلامي وقوات الروم ولعل من نتائجها الايجابية قبول بعض ملوك البربر الإسلام، غير أن ما جد من حوادث في مركز الخلافة الإسلامية قد حال بين المسلمين وبين الاحتفاظ بما تم فتحه أو مواصلة الفتح ، وبانعقاد البيعة لمعاوية بن أبي سفيان بعد مقتل علي سنة 40 هجرية توجهت الأنظار إلى تجديد الفتوحات الإسلامية في افريقية وأصبح إقليم بلاد المغرب خاضعا للدولة الأموية حيث مثل أهمية إستراتيجية قصوى للدولة الإسلامية أنداك، واعتبرت ولاية مستقلة تتبع دمشق مباشرة.و الجدير بالذكر أن أحوال بلاد المغرب كانت معروفة لمركز القيادة في مصر او دار الخلافة في دمشق فيلخص لنا ابن الأثير الوضع في المغرب بقوله"... كانت نارا تضطرم..." ،حول هذا الموضوع ينظر:ابن الأثير، الكامل في التاريخ، المجلد 2،تحقيق أبي الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1،1987،ص485، البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق وشرح وتعليق عبد الله أنيس الطباع، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت،1987،ص322.

5– موسى رحماني، الأوراس في العصر الوسيط، المرجع نفسه.

6– حول هذا الموضوع ينظر الى: ابن حوقل توفي بعد 367هـ/ 977 م،صورة الارض، بيروت، دار مكتبة الحياة،1992، ص64 وما بعدها، كذلك كتاب حدود العالم الذي ألف سنة 372هـ / 982 م لمؤلف مجهول، تحقيق يوسف الهادي، طبعة مزيدة ومنقحة،2002،ص80،81، ينظر: – مزدور سمية، المجاعات والاوبئة في المغرب الاوسط (927-589هـ/1192-1520م)، رسالة ماجستير، إشراف محمد الأمين بلغيث، جامعة منتوري قسنطينة، 2008-2009م،ص25.

7– عبد العزيز الدوري،أوراق في التاريخ والحضارة،أوراق في التأريخ العربي الإسلامي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط2، 2009، ص249.

8– البلاذري، مصدر سابق،الجزء الأول،ص269، محمد محمد زيتون،القيروان ودورها في الحضارة الاسلامية،دار المنار ، القاهرة،ط1، 1988 ،ص78.

9– عبد الحميد حسين حمودة، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي من الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية،الدار الثقافية للنشر،ط1، القاهرة، 2006،ص 59.

10– ابن الاثير، اسد الغابة في معرفة الصحابة، المجلد3،(ب،د)،ص557.

11– -ابن عذاري، الجزء الاول ، مصدر سابق، ص26.

12.– عبد العزيز الدوري، مقدمات في الاقتصاد العربي، المجلد yttps//drive.google.com الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2005،ص 17

13– ابن عذاري المركشي، ج1،ص26.

14–- محمود شيت خطاب، قادة فتح المغرب العربي، ج1، دار لفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط07، 1984، ص13.

15– ابن عذاري المراكشي ، نفسه.

16– نفس المصدر، ص13.

17– ابن عذاري المراكشي، ج1، مصدر سابق،ص14.

18–- المالكي، رياض النفوس ،ج 1، ص 35.

19–-جورج مارسيه، بلاد المغرب وعلاقاتها بالمشرق في العصور الوسطى، ترجمة محمود عبد المصمد هيكل، مراجعة مصطفى أبو ضيف أحمد، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة،1991، 24.

20–فولتن، فان، السيادة العربية والشيعة– والاسرائليات في عهد بني أمية، تر حسن ابراهيم حسن، زكي ابراهيم، مطبعة فجالة، 1934، ص21.

21– جيب هاملتون، دراسات في حضارة الإسلام، تحرير ستانفورد شو، وليم بولك،ترجمة إحسان عباس ،محمد يوسف نجم، محمود زايد، دار العلم للملايين، بيروت،1974، ص07.

22– فلتون، فان، مرجع سابق،ص99.

23– جوليان، شارل أندري،تاريخ إفريقيا الشمالية، تعريب محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر،1983،ص17.

24- المرجع نفسه.

25- المالكي، رياض النفوس، ج 1،ص22-24.

26- نفسه.

27 – المالكي، نفس المصدر،ص56.

28-ابن عذاري المراكشي،ج1، مصدر سابق،ص53.

29- نفس المصدر،ص42.

30- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الاسلامي ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة عالم المعرفة، رقم 319، سبتمبر 2005، الكويت، ص65.

31- ابن عبد الحكم : فتوح إفريقيا و الأندلس،ص89.

32- موسى رحماني ، مرجع سابق ، ص95.

33- الحبيب الجنحاني، المجتمع العربي الاسلامي، نفسه

34- الحبيب الجنحاني، نفسه.

35- ابن عذاري ، البيان ، ج1، ص150.

36- المقريزي (تقى الدين احمد بن على)، اتعاظ الحنفا بأخبار الائمة الفاطميين الخلفا،، تحقيق جمال الدين الشيال ،الجزء الأول ،القاهرة، الطبعة الثانية، 1996،ص100.

37-نفسه.

38-نفسه.

39- الحبيب الجنحاني، نفسه

40- رفيق بوراس، الأوضاع الاجتماعية بالمغرب في عهد الخلافة الفاطمية(296-362هـ/908-972م)، مذكرة ماجستير، إشراف محمد الصالح مرمول،جامعة منتوري قسنطينة،2007-2008، ص19.

41– بن حموش،مصطفى احمد،فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956هـ/1549م-1246هـ/1830م)،ط1،دار البحوث للدراسات الإسلاميةوإحياءالتراث،دبي،2000،ص43.

42– عبد العزيز الدوري،غيداء خزنة كاتبي، الفتح والأرض في الأندلس،**مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**،السنة الحادية والثلاثون، 2008،العدد72،ص39.

43– بنميرة عمر،النوازل والمجتمع مساهمة في دراسة تاريخ البادية بالمغرب الوسيط، (سلسلة رسائل وأطروحات رقم67)،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، ط 1، 2012، ص126.

44– المرجع نفسه،هناك عدة مصادر فقهية اهتمت بمسألة لأرض ا لمفتوحة تسمى عادة بكتب الخراج نذك رمنها: يعقوب بن إبراهيم(اشتهر بالقاضي أبي يوسف.ت.182هـ): كتاب الخراج، و ابن رجب الحنبلي،عبد الرحمن بن أحمد(ت.795هـ):كتاب الاستخراج لأحكام الخراج.

45– عمر بنميرة، مرجع سابق،ص133.

46– جودت عبد الكريم يوسف، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المغرب الاوسط خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين (10-9م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص10 -11.

47– عبد العزيز الدوري،غيداء خزنة كاتبي، مرجع سابق،ص39.

48– موسى رحماني، لأوراس في العصر الوسيط من الفتح الإسلامي إلى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر 27-362هـ ،637-972م، مرجع سابق،ص86.

49– علي بن محمد بن خلف المعافري أبو الحسن المعروف بابن القابسي أحد أعلام مذهب مالك، كان واسع الرواية، عالما بالحديث وعلله ورحاله، فقيها أصوليا متكلما مؤلفا مجيدا، وكان أهل القيروان يفضلونه ويأخذون عنه، وهو من شيوخ أبي عمران الفاسي، وله مؤلفات كثيرة منها كتاب (ملخص الموطأ)، توفي بالقيروان سنة 403هـ، دفن بباب تونس،ينظر:علي الجزنائي، جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس، تحقيق عبد الوهاب ابن منصور، الطبعة 2،المطبعة الملكية ، الرباط،1991،ص07.

50- المصدر نفسه.

51- الونشريسي،المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ،وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية للمملكة المغربية الرباط،،1981 ،،ص133-134، عمر بنميرة، مرجع سابق،130.

52- وهو علي بن زياد العبسي التونسي (ت183هـ/799م) كان ثقة بارعاً في الفقه، سمع من مالك بن أنس وسفيان الثوري ومن الليث بن سعد، ودرس عليه سحنون وأسد بن الفرات. وهو أول من أدخل المغرب جامع سفيان الثوري وموطأ مالك ينظر: أبو العرب، طبقات علماء إفريقية وتونس، ص251-253، المالكي، رياض النفوس 158/1.

53- الداودي، أبي جعفر أحمد بن نصر المالكي، كتاب الاموال، تحقيق رضا محمد سالم شحادة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت،2008،ص79.

54- المصدر نفسه.

55- نفسه.

56- ابو وليد ابن رشيد القرطبي، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج1،دار المعرفة، بيروت،ط6،1982،ص401.

57- فوزية كرراز، السيطرة الاقتصادية الهلالية بالمغرب الاسلامي، **مجلة كان، دورية الكترونية محكمة**، السنة الرابعة، العدد الثاني عشر، جوان2011،ص52.

58 عبد الرحمن بشير، العرب في عصر الموحدين بين الخضوع والتمرد، **عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، نشر المقال بتاريخ2015/02/16 البريد الالكتروني:.-info@dar- ein.com - dar_ein@hotmail.com -

59- فوزية كرراز، مرجع سابق،ص55.

60- عبد الرحمن بشير، الريف في افريقية من خلال نوازل أبي القاسم البرزلي(ت841هـ/1438م)، **عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية**، نشر المقال

بتاريخ2015/02/11 البريد الالكتروني:. - info@dar-ein.com
dar_ein@hotmail.com

61- نفس المرجع.

62- ناصر الدين سعيدوني، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر-تونس- طرابلس الغرب) من القرن العاشر الى الرابع عشر الهجري/ ومن القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)،حوليات الاداب والعلوم الاجتماعية- الحولية الحادية والثلاثون- 1431هـ/2010م، ص09.